

المملكة العربية السعودية



UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

الرقم : NO.

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٦٤٥١ - ف ١٩١٣٠٩
العنوان: (الشرح الصغير على التلخيص)
المؤلف: الملويني - أحمد بن محمد بن أحمد
تاريخ النسخ: القرن الثاني عشر للهجري
اسم الناسخ: ---
عدد الأوراق: ٢٠٠
ملاحظات: لا فقه نقص

١١٨١

١٦٠

ش ١٦

(الشرح الصغير على السلم) ، تأليف الملوي ، أحمد بن

عبد الفتاح - ١١٨١ هـ . كتب في القرن الثاني عشر

الهجري تقديرا .

٢٠ ق ٢٥ س ١٦٠٢٢٢ اسم

٦٤٥١

نسخة حسنة ، ناقصة الآخر ، خطها نسخ معتاد ، طبع

معجم المؤلفين ١ : ٢٧٨ الظاهرية (الفلسفة

والمنطق) : ١٢٩

١٩ / ١٢ . ٩

١١ / ١١ / ١١

أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

١ - المنطق

ج - شرح الملوي على متن السلم في المنطق .

بسم الله الرحمن الرحيم رب لا تيسر
 الحمد لله العالم بالكمالات والجزيات. الهادي المعقول
 الى حل صعاب المعقول. بطرق اكتساب التصورات
 والتصديقات. والصلاة والسلام على سيدنا
 محمد الجامع لا جنا سل لكمالات والفضايل. المختار
 من افضل الانواع واشرف اصناف الارومات
 والقبائل. وعلى اله واصحابه ذوى العقول الزكية
 وصانعي الانظار. وعلى التابعين ومن تبعهم
 باحسان من ذوى الانوار. وبدائع الاسرار.
اما بعد فاني قد كنت شرحت في مامضى
 كتاب السلم شرحا بديع الاتقان. مشتملا على
 فرائد التحقيقات ونبكات التدقيقات وبدائع
 العرفان. وذلت فيه صعاب المشكلات على طرف
 التمام. واستخرجت منه مستودعات اسرار
 وطريرقات فهم. وظفرت فيه بدقائق انظار. ومخبرات
 استار. واهتديت فيه على غايب نكات وعرايس
 ابحار. ثم رايت ان الحمد لان قد قصرت. والعقول

في هذا الزمان قد تبلدت وتكررت. فصرفت الهمة
 ثانيا نحو الاختصار والاقتصار. على التحقيقات
 ونبداء الغيار. مانجا للشرح بالمشروح. امتزاج
 الماء بالراح والجسد بالروح. وما توفيق الاب الله عليه
 توكلت واليه ائيب. **بسم الله الرحمن الرحيم** ابتداءا وابتداء
 او اولفا وتاليفي وابتدئ بالبسملة تاسيا بالقران
 العزيز وامثالا للمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم
 فيما اخرجه الامة كل امر ذي بال لا يبدؤ فيه
 بسم الله الرحمن الرحيم فهو اجزم اى مقطوع البركة
 وفي رواية بمحمد الله رواه ابو داود وغيره وحسبه
 ابن الصلاح وغيره **الحمد لله** اى الثناء بحمد الصفا
 لله اذ الحمد هو الثناء بالجميل غير الحادث المطبوع
 وابتداء ثانيا بالحمد لما مر وجمع بين الابتداءين عملا
 بالروايتين السابقتين واشارة الى انه لا توارض
 بينهما اذ الابتداء حقيقي وهو ما لم يسبقه شئ
 واضافي وهو ما كان بالاضافة الى ما بعده وان
 كان مستبوقا وقدم البسملة لانها اولى بالتقديم
 لان حديثها اقوى كما قيل وعمل بالكتاب والاجماع
 والالتصديق في الحمد الجملة الاسمية تاسيا بالآية
 القرآنية ولد لانهما على الثبوت دون الفعلية وما
 يرد من انها لا تدل على نفي المتكلم الحمد بنفسه اجيب
 عنه بانها انشائية على الصحيح فتدل عليه **الذي**
قد اخرجنا اى ظهر **نتائج** جمع نتيجة وهي ما يحصل
 عقب النظر من العلم بالمنظور فيه وهي عندنا
 تصديق يلزم من تسليم تصديقين لذا اتما



وعند المتكلمين ما يحصل العلم بعقل العلم بوجه الدليل
 وأسناد الأخرى إلى الله تعالى إشارة إلى مذهب أهل
 الحق من أنه لا تأثير للعبد في شيء من العلوم وغيرها
 وسيأتي الخلاف في الربط بين الدليل والنتيجة أن
 شاء الله تعالى مبسوطا **الفكر** يطلق على الفكر
 فيه مجازا وعلى حركة حركة النفس في المعقولات
 لغة وعلى النظر الاصطلاحي اصطلاحا فيعرف على الأخير
 بأنه ترتيب أمور معلومة للتوصل إلى مجهول **الرباب**
 أي أصحاب **الحيا** بالقصر أي العقل والبدن للكمال
 وفي تصدير الكتاب بالنتائج والفكر والعقل المشعر
 ذلك بأن مقصوده علم العقول براعة الاستدلال
 وهي أن يذكر المتكلم في أول كلامه ما يميز مقصوده
 والعقل نور روحاني به تدرك النفس العلوم الفوقية
 والنظرية وهذا السلم الأقوال وفي هذا البيت الجنا
 نفيسه وشجنا به الشرح **وحط** أي أزال وضع
عنهم أي رباب الحيا من سما العقل بدل من
 مجموع الحيات والجذور راعى عنهم أي عن عقولهم الذي
 كالسما فنسب معنى عن وال في العقل عوض من الضمير
 والإضافة في سما العقل من إضافة المشبه به إلى
 المشبه **كل حجاب** وهو الحجب **حط** من **سحاب**
الجهل أي الجهل الذي كالسحاب ومن بيانه وشبه
 العقل بالسما لكونه محلا لطوع شهود المعارف
 المعنوية كما أن السما محل لظهور شمس الأشراف
 الحسية والجهل بالسحاب لكونه يحجب العقل عن
 الأوراكات المعنوية كما أن السحاب يحجب الناظر

عن أدراك الشمس الحسية وكل من السحاب والجهل
 وجودي **حتى** للانتهاء أي إلى أن **بدت** أي ظهرت
لهم شمس المعرفة أي المعرفة التي كالشمس
 والجمع للتعظيم **وأخذت أيتها** أي أخذت شعورك
 إذا نقاة أن الضمير يعود إلى المضاف ما لم يكن لفظ
 كل فيعود لما أضيف إليه والمراد بالمخدرات هنا
 المسائل الصعبة شتمت بالعرايس المستترة تحت
 الخدر **منكشفة** أي متفضحة **تحمده** ثانيا بعد حمد
 أو لا تأسيا بالحدث أن الحمد لله بخلاف الأول
 بالجملة الاسمية والثاني بالفعلية فقصد الجمع بين
 الأمرين ليشترب بكلفة الكاسين **جل** أي عظم
 حال أو صفة للضمير في تحمده على مذهب الكسائي
 لأنه يجوز عنده وصف الضمير بالجملة إذا كان ضمير
 غيره والوصف للمدح أو الذم ولا يصح كونها اعتراضا
 لأنها محل المفرد محلها والاعتراضية لا محل المقولة
 محلها **على الأنعام بنعمة الإيمان** أي تصديق
 النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علمه فحينئذ بمنزلة
 أي قبول النفس لذلك والاعتقاد له على ما هو تفسير
 التصديق في المنطوق على التحقيق مع الاعتقاد بالسما
 على قول **والإسلام** أي الخضوع والانقياد
 بقبول الأحكام أي أعمال الجوارح وذكرهما
 المصنف معا اعتبارا بما يفهم منهما أنه في مقام الأ
 وهو مقام الحمد والاكثار من عدد النعم وهما هنا
 كلام نفيس وشجنا به الشرح **من خصنا** أي
 ميزنا معا شر المسلمين بمنزلة **أيا خير** أي أفضل

ماتقاربهما من ومام

طباب

من قد ارسلوا والتقدير خصنا بشفاعته او متابعتة
 بالفعل وانما احتجنا الى ذلك لئلا يرد الاعتراض بان
 رسالة النبي صلى الله عليه وسلم ليست مقصورة علينا بل
 هو مرسل الخلق كافة والرسول كما قال له بعض الحقيين
 نواب عنه **وخير من حاز جمع** وضم **المقامات العلاء**
 جمع عليها خلاف السيف لا كبر وكبرى **محمد** يصح فيه اوجه
 الاعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب والنائب
 للتعظيم ورفع **سيد كل مفتي** اي متبع العزفي
الحاشي المصطفى اي المختار وهذه تعوت جنتي بها
 للمدح لشدة حبه صلى الله عليه وسلم ومن احب شيئا
 اكثر من ذكره ولا يخفى حسن تقديمه في علي الهاشمي
 والحاشي على المصطفى لانه من تقديم العام على
 الخاص كحيوان ناطق وها هنا ابحاث شريفة
 بها في الشرح **صلى الله** من الصلاة المأمورة بها في
 خرام من ناله ان نصلي عليك فكيف نصلي عليك
 فقال قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد والحق ان معناها
 واحد وهو العطف لكن العطف بالنسبة الى الله
 تعالى بمعنى الرحمة اي التفضل والى الملازمة بمعنى
 الاستغفار ولا الاذنين والحسن بمعنى التضرع
 والدعاء **ما دام الجحيم من بحر المعاني** اي المعاني
 التي كالبحر الجحيم جمع لجه وهي الماء العظيم المضطرب
 لا يسمى لجه شبه المساقيل الصعبة بالبحر واستعار لفظ
 البحر لانه استغارة أصلية تضرع فيه وفي الايتان
 بمن اشار الى انه لا يحتوي على جميع المعاني
 الا الله تعالى **والله وصحبه** اسم جمع لصاحب

مثل

فغير المضطرب

وعطف الاول والصحيح
 على الضمير في عليه

لا جمع له لان فعلا لا يكون جمعا للفاعل وجوز بعضهم
 كونه جمعا له بحذف الفتح تخفيفا من غير عادة حرف
 الجلالة جاز على الصحيح عند المحققين **دوي** اي
 اصحاب **الهدى** هو الهداية بمعنى الدلالة على
 طريق يوصل الى المطلوب سواء حصل المطلوب
 او لم يحصل هذا هو المشهور عندنا **من شبهوا بانجم**
 جمع نجم وهو الكوكب غير الشمس والقمر **الاهتدوا**
 بهم والمشهد هو الله او لا والنبي صلى الله عليه وسلم ثانيا فقد
 روي في الاحاديث القدسية ان النبي صلى الله عليه وسلم
 سأل الرب عما يختلف فيه اصحابه فقال يا محمد اصحابي
 عندي كالنجوم في السماء بعضها اضيء من بعض فم اخذ
 بشئ مما اختلفوا فيه فهو علي هدي عندي بفتح الهاء
 وسكون الدال وقال صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم
 باهم اقتديتم اهتديتم وهذا التشبيه التقريب على
 القول بما القوه والافا لاهتدوا بالان والصحيح انتم
 من الاهتدوا بالنجوم لان الاهتدوا بهم ينحى من الاهتدوا
 الاخدوي والخلف وفي النار من الدينوي بخلاف
 الاهتدوا بالنجوم **وبعد** يوفي بها للانتقال
 من اسلوب الى اخذ والتقدير من هنا يمكن من
 شئ ما قول بعد البسملة وما بعدها **المنطق**
 الجنان الخ وانما قدرنا ذلك لان هذا الطرف
 من متعلقات الجز على الصحيح وهذا كلام
 نفيس انظر في الشرح والمنطق سمي به هذا العلم
 لان المنطق يطلق على الاوركات الكلية وعلى
 القوة العاقلة التي هي صدور تلك الاوركات

بك

بل ومن

محل

وعلى اللفظ الذي يبرز ذلك والعلم به تصديق الأثر
 الكلية وتتقوى القوة العقلية وتكون القدر
 على امتداد تلك العلوم بالنسبة **للجنان** بفتح الجيم
 أي القلب قل حجة الإسلام القلب لطفة
 ربانية هي الخاطبة وهي التي تشاب وتعاقد ولها
 تعلق بالقلب الخيالي الصوري الشكل يعلق
 العرض بالجوهر وتسمى روحا ونفسا وقال النفس
 جوهر حسيه علامة ذراطة فعالة ويصح أن
 يبرأ بالجنان الذهن وهو قوة للنفس معدة لاكتساب
 الآراء فيكون من باب تسمية الشيء باسم ما تعلق
 به **نسبة كنيه** **المخولسان** فكما أن نسبة
 المخولسان كونه يعصمه عن الخطا كذلك نسبة
 المنطق للجنان كونه يعصمه عن ذلك لكن الخوف
 يعصم اللسان عن الخطا في قوله والمنطق يعصم
 الجنان عن الخطا في فكره **فهو علم يعصم** أي يحفظ
الأفكار جمع فكر وتقدم تعريفه **عن الخطا**
 أي عن أن يقع فيها خطا بتوفيق الله تعالى وفي
 بفتح الضلال والخيبة وإضافته كإضافة شمر
 أراك وفي هذا التعريف إشارة إلى الغاية فخرج
 بقوله يعصم الأفكار غير المنطق فإن كل علم غيره
 أغا يعصم غيرها كالمخولسان من الخطا اللساني
 وموضوعه المعلومات التصويرية والتصديقية
 وقد بينا بقية المبادئ العشرة في الشرح **وعن**
دقيق الفهم أي المفهوم الدقيق **يكشف**

قوله الآراء جمع رأي

تقوية العقلية
 على ما لا يشك

اللفظ

اللفظ بكسر الهمزة أي الستر شبهه وديق الفهم بالشيء
 المحتجب تحت الستر بدليل ذكر اللفظ **فها** اسم
 فعل بمعنى خضع على ما ذكره من مالك في التسهيل ولم
 يذكر الزبيدي والجوهري فيها إلا التسهيل وزاد الجوهري
 الزجوني عندهما حرف ف فقط قاله الشيخ المكي
من أصوله أي أصول هي المنطق والإضافة بيان
 أو الإضافة على معنى من التعيضية أما أن جعلت
 بيان فلا **قواعد** جمع قاعدة وهي الأصل والضابط
 والقانون الفاظ مترادفة وهي قضية كلية يتعرف
 منها أحكام جزئية موضوعها **تحت** تلك القواعد
من فنونه أي أنواعه والمراد فروع **قواعد**
 جمع فائدة وهي الغاية مختلفان بالاعتبار فقط
 كالفرض والعلة والمصلحة الحاصلة من الشيء
 من حيث أنها في طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث
 أنها شريطة وتسمى فائدة ومن حيث أنها
 مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث
 أنها باعثة للفاعل على الإقدام على الفعل وتسمى
 الفعل لأجلها تسمى غلة غائية والأول والأخير
 الأخيرين لا نفرق الأولين بما هو في جوارح الفعل
 وليس مطلوباً ولا باعثاً كوجود كثر في حفر
 يسر ويصح كون الشئ في تجمع الخاطبة أي
 تجمع أنت بسبب تلك القواعد **سما** **سميته**
 أي التاليف المفهوم من السياق **بالسما**
 أدخل الباء على المفعول الثاني لأنه يجوز أن
 يقال سميت ابن محمد وسميته بمحمد **المنور**

وفيه تكلف
 من الدخلة على أصول
 تعيضية مع

الجارى على السنة الناس تقديرا على الواو وتأخير
 النون عنهما ويستدلون بقوله في هذا علم رونق
 الخط وحده وهذا علم رونق الخط والملاقي لـ
 بعض مشايخ شيخنا والروى في هذا النظم
 والبيت المستشهد به المنورق بتقدير النون على
 الواو وتأخير الواو عنهما وان كان هو الجارى
 على السنة بمعنى واحد أي المزين المزجج
 ومع كون المذكور هو الرواية يزيد حسنا
 بكونه عزيزا والغريب الحسن عذب لغزاته
 والجارى على السنة صمدول كما عرفت في فن الينا
يرقى به أي بهذا التأليف **سما علم المنطق**
 من اضافة المشبه به الى المشبه أي علم المنطق
 الذي كالسما فان قيل هذا التأليف من علم المنطق
 فكيف جعله سما لم قلنا السلم اسم للألفاظ
 لا للعلم فلا يلزم السبق الى سلمنا انه اسم للمعنى
 فالمراد ان المذكور في هذا التأليف سلم غير
 من المسائل الصعبة **والله** منصوب على
 التعظيم أي لا غير **ارجو** أي امل املا
 يتعلق بمطموح فيه مع الأخذ في سياقه وقد
 يطلق الأمل على الخوف ومنه وارخف اليوم
 الأخران **يكون** هذا التأليف **خالصا** من
 المذرات تحب الظهور والشهرة والمجدة **لوجه**
 أي ذاته **الكريم ليس** **خالصا** القائل في
 الأصل يطلق على إحدى شيفتي البعير الناقص
 عن اختها فيجوز فيه فاطلق على الناقص مجازا

مرسل من باب اطلاق اسم المقيد على المطلق ثم يحتمل
 ان يكون مراده بعدم النقص الكمال الحسي بان
 لا يفتقره عن اكمالها عائق وان يكون مراده ان لا يكون
 مطروحا في زوايا الاهمال والخلل لا ينتفع به لأن
 هذا أيضا نقص فيكون قوله **وان يكون نافعا**
للمبتدئ به **المطلوبات** **المبتدئ** بيانا وايضا
 وقد ذكرنا شيخنا عن شيخه ان المؤلف كان
 محاب الدعوة وانه دعاه فقبل هذا التأليف
 بالنفع وقد اجاب الله دعاه فكل من قرأه بنيت
 خالصة لله تعالى انتفع كما هو مشاهد **فصل**
في بيان جواز الاشتغال به ليكون الطالب
 على بصيرة اعلم ان علم المنطق قسمان القسم
 الاول ما ليس مخلوطا بعلم الفلسفة كالمذكور
 في هذا السلم ومختص بالامام السنوسي والعلامة
 ابن عرفة ورسالة اثير الدين الهمداني المسماة
 بياساغوجي وتأليف الكاظمي والخفجي وسعد الدين
 وغيرهم من المتأخرين فهذا القسم الثاني جواز
 الاشتغال به خلاف ولا يصدر عنه الامور لا يعقوله
 له بل هو فرض كفاية لان حصول القوة على رد
 الشكوك في علم الكلام الذي هو فرض كفاية
لن حصول القوة على رد الشكوك يتوقف
 على حصول القوة في هذا العلم وما يتوقف عليه
 الموجب فهو واجب لكرم المص لما اراد ان يذكره
 جازحه ذلك لا ذكر الخلاف فيحمل على ما هو
 مخلوط بالفلسفة القسم الثاني ما هو مخلوط

بعلم الفلاسفة وكفر بآلهم وهذا الذي وقع فيه
 الخلاف والخلاف الواقع فيه على ثلاثة أقوال كما قد
 المصنف **والخلاف في جواب الاشتغال به**
على ثلاثة بالتنوين **أقول** بدل منه أو عطف بها
 القول الأول ما أشار إليه بقوله قال الإمام **ابن**
الصلاح والامام أبو بكر يحيى **النواوي**
 نسبة إلى نوى على غير قياس قديمة من قديم
 وقد ذكر هنا سيدي سعيد كلاما ثانيا فثبت فيه
 في الشرح **حرما** الاشتغال به ووافقهما على
 ذلك كثير من العلماء ووجه تحريمه هو أنه حيث
 كان مخلوطا بكفريات الفلاسفة يخشى على الشخص
 إذا خاض فيه أن يتمك من قلبه بعض العقائد
 الزائفة كما وقع ذلك للمعتزلة القول الثاني للجمهور
 وإليه أشار بقوله **وقال قوم ينبغي أن يعلم**
 منهم الإمام حجة الإسلام الغزالي حتى قد
 من المعرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه وسماه
 معيار العلوم وقوله ينبغي يحتمل أن يكون
 بمعنى يجب كفاية كما تقدم ويحتمل أن يكون بمعنى
 يستحب القول الثالث التفصيل والية أشار
 بقوله **والقوله المشهورة الصحيحة جواز**
لحامل القرحة هي في الأصل أول ما يستنبط
 أي يستخرج من البرهان استيعاب الأول مستنبط
 من العلم أو لما يستنبط منه مطلقا لا شطب حياة
 الروح كما أن الماء ينبس حياة الجسم ثم استعير
 للعقل ثم صار حقيقة عرفية فيه **مخارسة السنة**

أي الحديث **والكتاب** أي القرآن فيجوز له **لهند**
به إلى الصواب لكونه قد حصن عقيدته فلا يضر
 بعد ذلك الإطلاع على العقائد الفاسدة
 ونشبهها أما إذا كان بليدا فلا لأنه لا يقدر على
 دفع شبههم فربما تمكنت من قلبه وكذا إذا كان
 زكيا غير مهابس للسنة والكتاب ومن هنا
 منعوا الاشتغال بكتب الحكماء علم الكلام المشتملة
 على تخليطات الفلاسفة إلا للمتمكن **أنواع العلم**
الحادث المراد بالعلم مطلقا لا أدراك لأمارة
 يراد في اصطلاح بعض الأصوليين وهو أدراك
 خاص أي أدراك النسبة التصديقية لأنه لا
 التقسيم إلى وتقييد العلم بالحدوث لا احتراز
 عن علم الله تعالى أشعرا بتميزهم سبحانه عن إن
 يتصف علمه بالتصور أو التصديق أو كل منهما
 بالأدراك الذي هو وصول النفس إلى المعنى ولأن
 التصور حصول الصورة وهو من خواص الجسام
 ففي إطلاقه على علمه تعالى إيهام وإن أراد به معنى
 صحيح ففي هذا تنبيه على أن التقييد مراد لمن
 لم يقيد وأنه كما ينبغي له التقييد على أن ذكر الأنواع
 يكفي في ذلك لأن علمه تعالى ليس بأنواع لكن له
 رحمه الله تعالى أراد الأوضح **أدراك مفرد** المراد
 به ما ليس مشتقاً على نسبة حكمية **تصور** العلم
 فأدراك كالجنس وتقييده بالمفرد **مفرد** التصدي
 ويتناول ملا نسبة له أصلا كما أدراك زيد وما
 فيه نسبة إلا أنها غير حكمية كأدراك بنو زيد

هو حقيقته
 يقيل

لعمرو وغوها **و درك** اسم مصدر بمعنى ادراك
اي وادراك وقوع **نسبة** حكمية **بالتصديق**
من الوسم وهو التعليم وتقدّر بهذا الكلام ان العلم
الذي هو حصول صورة الشيء في الذهن ينقسم
الى تصور وتصديق اما التصور فهو حصول صورة
الشيء فيه من غير حكم عليه ينبغي ولا اشياء كادراك
الانسان من غير حكم عليه بشيء واما التصديق فهو
ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اي الادراك
لذلك كادراك ان زيد كاتب او ليس بكاتب هذا
هو مذهب الحكماء وليس قول من التصديق عندهم
هو الحكم خارجا عن هذا لان الحكم مقول بالاشتمال
عندهم على معنيين احدهما هذا اعني ادراك ان النسبة
واقعة او ليست بواقعة والاخر ادراك النسبة
الحكمية التي هي ثبوت شيء لشيء او انتفاؤه عنه
فلعل من نفس التصديق عندهم بالحكم اراد الاول
واما التصديق على مذهب الامام الرازي فترك
من اربع ادراكات اذ ذاك الحكم عليه وادراك
الحكومة وادراك النسبة الحكمية التي هي مورد
الاحتياج والسلب وادراك ان تلك النسبة
واقعة او ليست بواقعة او من ثلاث ادراكات
وحكم ان لم يكن الحكم عنده ادراكا والفرق بين
المذهبيين ظاهر لانه على مذهب مذهب وعلى مذهبهم
بسيط كما رايت ولان الحكم نفس التصديق
عندهم وجزء التصديق عندهم ولان تصور الظرفين
شطر عنده وشطر عندهم والمتبادر من عبارة المص

مذهب الحكماء **وقدم الاول** اي التصور على التصديق
عند الوضع اي في الذكر والكتابة والتعليم والتعليم
لانه مستقدم على التصديق **بالطبع** اي بحسب
اقتضا طبيعة التصور اي حقيقته والمقدم
بالطبع هو الذي يكون بحيث يحتاج اليه المتأخر
من غير ان يكون له فيه كالموحد والاشئين والتصور
كذلك بالنسبة الى التصديق على كلا المذهبين
لان اما شرط او شرط وعبارة المص احسن
من قول بعضهم وقدم قول الشارح على الحق
وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعا لتناول
التصور والتصديق فيها لقول الشارح وغيره
من التصورات والحجة وغيرها من التصديقات
ثم شرع في تقسيم آخر العلم بقوله **والعلم النظري**
باسكان الياء **احتاج للتأمل** يعني لا الفكر
والنظر كادراك حقيقة الانسان وكادراك
انك مبعوث وان العالم حادث **وعكسه** اي
ما لا يحتاج الى فكر ونظر **هو الضروري** **على**
اي الواضح سواء افتقر الى حدث او تجرئة او لا
كتصور وجودك وادراك ان الواحد نصف
الاشئين فيدخل في الضروريات القضايا الاولى
والحدسيات والتجربيات وسياتي بيانها
لان الاخيرين وان تفقفا على حدس وتجربة فليس
بمتوقفين على فكر ونظر وهذا مجرد اصطلاح
فان النظري منسوب الى النظر الاصطلاحي
ولا يصدق على التجربة والحدس لما عرفت

من تفسيره وحسنه يجب ان يعنفوا بالنظر
ما هو غم من القياس ولو احققه لثلاث الاشياء
المكتسبة بالاستقراء والتشديد وقيل العلوم الحادثة
كلها ضرورية ووجه بان العبد لا تاتى له في شيء
من العلوم في حصول العلوم كلها لا يقدر على دفع
فيكون ضروريا وقيل كلها نظرية ووجه بان العبد
في ابتداء وجوده كان خاليا من جميع العلوم فالتفتها
شيئا فشيئا وقد ذكرنا ان الضرورية يطلق بمعنى
اخر المختلف في النسبة بينه وبين البديهي مع
فوائد اخيرة الشرح **وما به الى تصور وصل**
على لفظ المبين للجهول اي توصل اي ما توصل به
الى تصور يدعي **يقول شارح** تشرحه بالاهية
ويسمى ايضا مقترفا ونقرا فاما واقعة على بعض النوازل
وهو التعريف وذلك كالحیوان الناطق تعريفا
للانسان فانه يوصل الى تصور الانسان **فالتشديد**
اي والتطلب مبالغا في الطلب **وما التصديق**
به تصديقا على صيغة المبني للجهول اي وما توصل
به لتصديق نحو العالم متغير وكل متغير حادث
فانه يوصل الى ان العالم حادث **بحجة يعرف عند**
العقلاء اي ارباب هذا الفن وال في العقلاء
لكماله وسمي بذلك لان من تمسك به مخ حظه
اي عليه ثم لما كان علم الميزان مبنيا على اربعة اركان
تصورات ومبادئها وتصديقات ومبادئها وكافة
مبادئ التصورات الكلية الخمس المنقسمة
الى الذاتي والغيري القسمين من الكلي القسم

من

منه الى الدنيا والارض

من المقدر القسم من اللفظ القسم من الدال وفي
المراد دلالة اللفظ الموضوعية لعدم اعتبارهم
غيرها بدلا منها فقال **انواع الدلالة**
اللفظية **الوضعية** وصفها بالوضعية لاستناد
جميعها الى الوضع والدلالة بتثليث الدال مصدر
دل وهي على المفهوم من كلام الشيخ في الشفا تطلق
على معنيين بالاشتراك احدهما كون امر بحيث
يفهم منه امر اخر فهم او لم يفهم والثاني فهم امر
كذا حقيقه العلامة من عرفة واللفظ ينقسم
الى لفظ وغيره والثاني ثلاثة اقسام اولها العقل
كدلالة تغني العالم على حد وثه وبالعادة كالنظر
على النباتات والجرم على الخلد والصفرة على الوجه
وبالوضع كالاتشاره على معنى نعم مثلا واللفظ
ينقسم ايضا الى هذه الثلاثة دال بالعقل كدلالة
اللفظ على لافظه وبالعادة وان شئت قلت بالظن
كاح على وجع الصدر وبالوضع كالاسد على الحيوان
المفترس والمجموع ستة وهذه المنطق اتيها
ببحثون عن الاخير وهو اللفظ الموضوع
فانشار المص الى تقسيم دلالة فقال **دلالة**
اللفظ الوضعية بتوسط الوضع **على ما** اي
المعنى الذي **واقعه** اي وافق ذلك اللفظان
وضع له وضعها حقيقيا او مجازيا كالانسان
الحيوان الناطق والاسد الرجل الشجاع
يدعونها اي يسمونها **دلالة المطابقة**
لمطابقته اي موافقته له من قولهم طابق الفعل

النعل اذا تعافا فافسان يدل على الحيوان الناطق
 بالمطابقة وكذا الاسد على الرجل الشجاع **ودلالة**
 اللفظ **جزءه** اي جزء ما وافقه يدعونها **تضمنا**
 اي دلالة تضمنت ضمن المعنى الجزئية كما اذا
 شككت في شئ هل هو حيوان او لا فقبل لك
 هو انسان ففهمت انه حيوان لا مضمود ذكر لم
 تلتفت الى كونه ناطقا **واما دلالة اللفظ على**
ما اي اللزوم الذي **لزم** معناه **فهو التزام** اي
 دلالة الالتزام المعنى اي استلزامه له ودلالة
 العام على بعض فراده كقبيدي دلالة تضمن
 لان زيدا العبد مثلا لجزء من جملة العبيد
 من حيث هي جملة فحصل الجواب عن استكمال
 القرائن بانه لا يدل بشئ من الدلالات الثلاثة
 على فرد من افراده لان بعضا فراده لم يوضع
 له اللفظ حتى تكون مطابقة وليس هو جزء
 حتى تضمننا ولا خارجا حتى تكون التزاما
 اذ لو خرج بعضها لخرج سايرها للمساواة
 فلا يبقى للعام مدلول وهو باطل وقد اطيننا
 في الشرح في هذا المقام ببدائع التحقيق
 وغرائب الاقحام **ان يعقل التزام** هو اي
 اللزوم اي يشترط في اللزوم كونه لازما
 ذهنيا وهو ما يلزم من تصور ملزومه
 تصوره ويسمى لازما بئنا بالمعنى الإحصائي
 لزوجية الأربعة وتختصيص اللزوم الذهني
 باللازم المبين بالمعنى الإحصائي اصطلاح بعض

على

التزام

تكون

المنطقيين

المنطقيين وبعضهم يطلق اللزوم الذهني على
 من هذا المعنى ما ليس لازما في الخارج فقط والحال
 انهم في تقسيم اللزوم طريقين الاول ان اللزوم ينقسم الى لازم
 في الذهن والخارج معا كالشجاعة للاسد ولا
 لازم في الذهن فقط كالبصر للاعشى ولا لازم
 في الخارج فقط كالسواد للغراب الطريق الثاني
 ان اللزوم ينقسم الى غير مبين والمبين ما يلتزم فيه
 من تصور المتلازمين تصور اللزوم بينهما بان
 لا يحتاج الى دليل وغير المبين ما لا يلزم فيه
 ذلك بان يحتاج الى دليل والمبين ينقسم الى
 ذهني وهو ما يلزم فيه من تصور الملزوم تصور
 اللزوم كالشجاعة للاسد وغير ذهني وهو ما لا
 يلزم فيه ذلك كغايرة الانسان للفرس فانه
 لا يلزم من تصور الانسان تصور غير فضلا
 عن كونه مغايرا له والمقيد في دلالة الالتزام
 اللزوم الذهني المبين بالمعنى الإحصائي كما اشار
 اليه المصنف سواء كان لازما في الذهن فقط كالبصر
 المفهوم هنا من العمى فان العمى على القول بانه
 عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا
 يدل على البصر التزاما مع ان بينهما معا تارة
 في الخارج او كان لازما في الذهن والخارج
 معا كالشجاعة للاسد ويفهم من كلام المصنف
 ان المطابقة لا تستلزم التضمن لحيوان
 المسعى كالجوهر ولا الالتزام لحيوان ان لا يكون
 له لازم ذهني خلافا للمخبر الثاني والتضمن

من

والالتزام يستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة
المطابقة وضعها للاختلاف ويقال لها لفظية ونقلية
لانها محض القفظ ودلالة الالتزام عقلية بلا
خلاف لتوقفها على مقدمة عقلية وهي انه كلما فهم
المعنى فهم لا زمه واما دلالة التضمن فقول عقلي
لان الفهم فيها متوقف على امر زائد على كونها
وهي الجزئية اذ ينتقل من المعنى الى جزئه وقيل
لفظية هتة احدى طريقتين في النقل عين
المناطقة والطريقة الثانية تحكي ثلاثة اقوال
في دلالة التضمن والتزام قيل وصفتان وقيل عقليتان
ثالثا دلالة التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية
واوجه هذه الاقوال واعتبار كلام الله هنا مع
تنبيهات شتى واجبات شريفة سمحنا بها
في الشرح **فصل في صياغة الالفاظ**
اعلم ان المنطق لا بحث له عن الالفاظ لكن لما
كثر الاحتياج الى التفهيم بالعبارة واستمرحت
كان المتفكر يناجي نفسه بالفاظ متخيلة
جعلوا بحث الالفاظ من حيث انها تدل على
ابا من المنطق تبعوا وذا اقدمه فقال **مستعمل**
الالفاظ باعتبار دلالة التركيب والافراد
حيث يوجد ما مركب واما مفرد فاول وهو
المركب ما أي اللفظ الذي **دل** لفظية لما بعده
ويحذف مع ذلك عن اللفظ المجهول كذا على
لاي من يسميه لفظا **جزوا** يخرج مالا جزء
له كباء الجز ولا ماله جزء لا يدل كزيد

في الرتبة وان ذكر اخرا وهو المحكوم عليه لان الال
في المحكوم عليه المتقدم نحو زيد في قولك زيد قائم
او قائم زيد هو **الموضع** اي يسمى به في **المحل** لان
وضع الحكم عليه بشي والجزء **الآخر** يكس الخاء اي
الاخر في الرتبة وان ذكر اول وهو المحكوم به
اذ الاصل فيه التاء نحو قائم وقام في المثالين
السابقين هو **المحمول** اي يسمى به لعله على شئ
حال كونها **بالسوية** اي مصطلحين في الذكر بمعنى
انه لا ينفرد احدهما عن الاخر بل يذكران معا ولا بد
انهما مستويان في ان كل منهما وضع له اسم
والجزء الثالث النسبة الواقعة بينهما ويسمى
اللفظ الدال عليه اربطة لدلالة على النسبة الرابطة
والرابطة تارة تكون اسما لفظية هو وتسمى رابطة
غير زمانية وتارة تكون فعلا يا سمي الامتداد
ككان وتسمى رابطة زمانية وقد تسمى الرابطة
كثيرا في لغة العرب اكتفا عنها بالاعراب والربط
اللفظي وتسمى الحلة حينئذ تناسية وهذا التصريح
بالرابطة تلبية فان صرح بالجملة ايضا فرباعية
ولا تسمى عند التصريح بالسور خامسة لان معنى
السور ليس لازما للقضية واعلم ان كل واحد
من القضايا الثمانية المتقدمة ان جعلت اداة
السلب جزاء من مجموعها سميت معدولة والاسمية
محصلة ووجوبية فترجع القضايا الثمانية الى
سبعة عشر من ضرب اثنين في ثمانية وسميت
الاولى معدولة لان اداة السلب عدل بها عن

اصل مدلولها وهو قطع النسبة وجعلت جزءا
 من المحمول فاذا قلت الانسان ليس بكائنة فاداة
 السلب جزء من المحمول وبها صار المحمول عدما لثابتها
 عن الرابطة وقد تكون اداة جزءا من الموضوع
 نحو كل لحيوان جواد فتسمى القضية معدولة
 الموضوع او جزءا منها فتسمى معدولة ايضا نحو كل لحيوان
 هو لحيوان هذا في الموجه ومثال السالبة المعدولة
 المحمول فقط زيد ليس هو لاداة السلب
 الاولى ليست جزءا من المحمول بل هي لقطع النسبة
 لتقدمها على الرابطة والثانية جزءا من المحمول
 ومثال المعدولة الموضوع فقط لاداة شي من غير الحيوان
 بانسان ومعدولة نحو ليس غير الحيوان بغير
 جواد والتحقيق ان الموجه ان كان محمولها موجودا
 في الخارج اقتضت وجود الموضوع بخلافه في العالم
 فلا يجوز يد ممكن او معدوم او مذكور او غير عالم
 وقد جرت عادة القوم ان يعبروا عن الموضوع بـ **ج** وعن
 المحمول بـ **ب** فيقولون كل **ج** **ب** دون كل انسان
 حيوان مثلا للاختصار ولدفع توهم الاختصار جزئيا
 الاحكام في مادة واعلم انه لا بد للنسبة القضية
 من كيفية في نفس الامر وتسمى مادة واللفظ الدال
 عليها جهة فان ذكر في القضية سميت موجه وتلك
 الكيفية الضرورية والامكان والدوام والاطلاق
 وعدد المتأخرين القضايا باعتبارها الاثلاثة عشر
 ترجع لاربعة اقسام الاول الضرورية الخمس
 الضرورية المطلقة والنسبية المطلقة والعامة والمشرطة

هي

الخاصة

الخاصة والوقفية والمنشئة الثلاثة الدوام الثلاثة الدائمة
 المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالث
 الممكنات الممكنة العامة والممكنة الخاصة الرابع
 المطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية
 والممكنة والوجودية للضرورية وبيان هذه الفقه
 وتبين بسيطها من مركبها مذكور في المطولات وقد
 افردنا ذلك منظومة وشرحها فليترجم اليها ولعل
 المصنف تركها لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الجهة وترك
 تفسير الرابطة لعدم ذكرها في جميع اللغات وانما
 يلزم ذكرها الفرس كما ذكر الامام السنوسي مع ان
 لغة العرب تستغني عنها بالاعراب وترك المنفقات
 لعدم كثرة نفعها وانما تذكر تدرسا للطلبة وامتحان
 الافكار ولما فرغ من تقسيم التولية اخذ في بيان
 الشريعة واقسامها فقال **ان على التعليق** اي ربط
 احد القضيتين بالآخرى وعلى معنى **الباقي** اي القضية
قد حكم اي ان حكم فيها بالربط المذكور **فانها شرطية**
 وانما جعلنا التعليق بمعنى الربط المذكور لانه لا
 من جعل كلامه شاملا لنفسه والمنفصلة لانه
 سيقسم الشرطية اليها والربط المذكور المتصلة
 ظاهر في المنفصلة باعتبار ان وقوع الربط
 بين جزئيها بالعناد اي كل منهما لا ينفك عن معاندة
 الآخر وانه لا يصح الاختصار على احدهما فلا تقول العبد
 اما زوج وتسكت ويصح كون التعليق باقيا على معناه
 ويراد ان الشرطية ما حكم فيها بالربط صريحا او
 استلزاما فتدخل المنفصلة لان ثبوت احد طرفيها

اللازمة

أيضا

متوقف على انتفاء الآخر وانتفاء أحدهما متوقف على
ثبوت الآخر **وتتقسم** كما انقسمت الحجة الى ما مر
الى شرطية متصلة بخوان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وسميت شرطية لوجود اداة الشرط فيها ومتصلة
لارتباط طرفيها بصدق ومعينة **ومثلها** في الرطب المتقدم
شرطية منفصلة نحو اما ان يكون العدد زوجا
او فردا وفي قولنا ومثلها في الرطب اشار الى ان
تسميتها بشرطية يجوز باعتبار الرطب الواقع بين
طرفيها بالعناد او هي حقيقة اصطلاحية وتسميتها
منفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو اما مثلا
الذي صير القضيةين قضية واحدة والافصال عدم
الاجتماع في الصدق او في الكذب او فيهما معا لما يأتي
جزاها اي الجزء الاول والثاني في المتصلة والمنفصلة
مقدمة وتالي اي الجزء الاول في الذكر في المتصلة
وفي الرتبة في المتصلة يسمى مقدما وان ذكر اخرا
في المتصلة والجزء الثاني كذلك يسمى تاليا وان ذكر
او لا في المتصلة بخوان النهار موجود ان كانت
الشمس طالعة اما المنفصلة فلا ترتب بين جزئيهما
الا في الذكر فاما ذكرته او لا فهو المقدم فاما ذكرته
اخرا فهو التالي **اما بيان ذات الاتصال اي**
المتصلة في اوجبت اي اقتضت **تلازم** اي
تصاحب **الجزئين** المقدم والتالي سواء كان تصاحبا
على وجه اللزوم وتسمى اللزومية وهي التي يحكم فيها
بصدق قضية على تقدير صدق آخر لعلاقة بينهما
توجب ذلك وهي ما بسببه يستلزم المقدم التلا

السببية

كالسببية بان يكون المقدم سببا في التالي بخوان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود او مسببا عنه كما لو عكست
هذا المثال او يكون مسببين عن سبب آخر نحو
ان كان النهار موجودا فالعالم مضي اذ وجود النهار اضافة
العالم مسببان عن طلوع الشمس والتضائيف بخوان
كان ريذا ابا بكر فبكر ابنه او كان لا على وجه اللزوم
وتسمى القضية حينئذ اتفاقية وهي التي يحكم فيها بما
لا لعلاقة توجب بل اتفق انهما وجد معا بخوان كان
الانسان ناطقا فالخمار ناهق اذ لعلاقة بين ناطقة
الانسان وناهقة الخمار حتى يستلزم احدهما الآخر
بل اتفق انهما وجد معا وانما فسرنا التلازم في كلام
المصنف بالتصاحب ليشمل كل مداه اتفاقية فانها متصلة
ولا تلازم بين جزئيهما واعلم ان ما ذكره المصنف هو الحق
لانها التي يحكم فيها بالصحة واما السالبة بخوان
ليس ان كان هذا انسانا كان حجر فتسمى باللزومية
لشابهتها للموجبة والادهي ليس فيها اتصال ولا
لزوم **وذات الانفصال اي المنفصلة دونها**
اي كذب ما اوجبت تنافرا اي تنافيا وعنادا
بينها اي المقدم والتالي اقسامها اي المنفصلة
ثلاث **فلتعلم** فالمنفصلة **ما منع جمع** وهي التي
يحكم بالتنافي بين جزئيهما بصدق نحو هذا الشيء
اما شجر او حجر وتركب من الشيء والاختصاص من الشيء
او ما منع خلق وهي التي يحكم بالتنافي بين طرفيها
بخوان ان يكون الشيء غير ابيض واما ان يكون غير اسود
وتركب من الشئ والاعم من نقيضه **او ما منعها اي**

التضائيف هو لنا كب

متصلة ح

امام

مانع الجمع والخلو الصغير في الأصل مضاف اليه فلم يحذف
 المضاف انفصل الصغير وقام المضاف مقام المرفوع
 وارتفع اي صار ضمير رفع معطوفا على مانع جمع ولا يصح
 كونه معطوفا على المضاف اليه المتقدم كما هو ظاهر في
 الق هي مانعة جمع ومانعة خلوي التي حكم بالتناقض
 بين طرفيها صدق او كذب او تركب من الشيء ونقيضه
 نحو اما ان يكون العدد زوجا او غير زوج او من
 الشيء والمساوي لنقيضه كقولنا العدد اما زوج
 او فرد فظروا هذه القضية لا محالة وان لا يرتفع
وهو اي مانعها **الحقيقي** وتسمى القضية حينئذ حقيقية
 وسميت الاولى مانعة جمع لا شتمانها على منع الجمع
 بين طرفيها في الصدق والثانية مانعة خلوي لا شتمانها
 على منع الخلو عن طرفيها بمعنى انهما لا يكذبان معا
 والثالثة حقيقية لان التناقض بين طرفيها لا يتم
 منه في الاخرين **الاحص** من الاولين **قاعدا**
 فكل حقيقة تصدق عليها انها مانعة جمع وانها
 مانعة خلوي دون العكس فتجتمع الثلاثة في نحو
 العدد اما زوج او فرد وتنفرد مانعة الجمع بنحو
 اما ان يكون الشيء ابيض او اسود ومانعة
 الخلو بنحو اما ان يكون الشيء غير ابيض وغير
 اسود ولكل من مانعة الجمع ومانعة الخلو تقسيم
 اخرا خضرا ذكر فان اردت فزد في اخر كل من
 تقسيمها المتقدم كلمة فقط فتكون الحقيقة
 مبانيه لكل منهما هذا التقسيم وهذا في المنفصلة
 الموجبات واما السوالب فتشبهت بمانعة جمع

او مانعة خلوي وحقيقية تجوز لسا بهما موجباتها
 او حقيقة اصطلاحية ولا فهي سلب منع الجمع او منع
 الخلو او منع ما نحو ليس اما ان يكون الشيء انسانا
 واما ان يكون ناطقا فيصح التمثيل بهذه الثلاثة
 وقد تتالف الحقيقة من اكثر من جزئين في الظاهر
 نحو العدد اما زائد او ناقص او مساوي ففي حسب
 الحقيقة مؤلفة من جزئين فقط والاصل العدد اما
 زائد او غير زائد فمحذف غير زائد وعبر عنه بناقص
 او مساوي لانه معناه فالعناد حقيقة اياها هو بين
 الزائد وغيره اما مانعة الجمع فتتالف من اكثر من
 جزئين حقيقية وكذا مانعة الخلو واعلم
 ان الشرطية ان كان الحكم فيها على وضع معين فخصو
 نحو ان جيتني الان اكرمك وزيد الان اكرمك انما كانت
 واما غير كانت والافان ذكرها ما يد لجميع الوجود
 الممكنة فكلية او بعضها فجزئية والافان فكلية
 ان كان هذا انسانا كان حيوانا واما ان يكون العدد
 زوجا او فردا وسور الشرطية الكلية اذا كانت
 متصلة موجبة كما ومما نحو مما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود وان كانت منفصلة
 موجبة دأى نحو اما ان يكون العدد زوجا
 او فردا وان كانتا سالتين ليس البتة اذا كان
 هذا انسانا كان حجرا وليس البتة اما ان يكون الشيء
 انسانا وناطقا وسور الجزئية ان كانت
 موجبة متصلة او منفصلة قد يكون نحو
 قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا

على ص

وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا فربما وان كانت
متصلة قد لا يكون وليس كلما ونحوها نحو ليس كلما
كان الشيء حيوانا كان ناهقا وان كانت سالبة متصلة
ليس داما وقد لا يكون نحو قد لا يكون اما ان يكون
الشيء حيوانا او ناهقا وكل من المتصلة والمنفصلة
تتألف من شرطيات **فصل في** اقسامها ومنها ما هو
اقسامها المذكورة في المطولات ولما في من القضايا
شرع في احكامها على طريق الاختصار والاختصار
على غير الوجوه كما هو دأب المختصرات فمن جملة الاحكام
التناقض وقد اخذ فيه فقال **فصل في** تعريف
واحكام **التناقض** وقد مر على التعريف في سائر
القضايا اذ كل قضية لها نقض بخلاف التعريف فان
بعض القضايا لا تنعكس وهولغة اثبات الشيء
ورفعه واصطلاحها ما عرفت **فصل في** تعريف
والمسوغ ارادة مفهوم هذا اللفظ وهو شيء معني
وقال المسوغ التفصيل خلف بضم الحاء اسم
مصدر اي اختلاف **القضيتين** يخرج عنه اختلاف
المفردتين كزيد لا زيد والمفرد والمفردة كزيد و
قائم واختلاف غير القضايا من المركبات الاشائية
وغيرها ودخل اختلافهما بالعدل والتفصيل كزيد
قائم زيد هولا قائم فان المحمول في الامور قائم وفي
الثانية لا قائم لان حروف العدد وحزب من اللفظ
والاختلاف بالموضوع والمحمول والزمان والمكان
والقوة والفعل والحزب والكل والعدد والعلية والالفة
والجملات وغيرها لا غير ذلك مع اتفاق

من حليات أوضح

الكيف

الكيف فاخرج جميع ذلك بقوله **في كيف** فاخرج جميع
اي ايجاب وسلب **وصدق واحد** من القضيتين لانها
بمعنى القولين والواو الحال اي والحال ان صدق واحد
منها وكذا لا يخرج **فصل في** اي تتبع داما بمعنى ان يكون
امرا مطردا فاخرج القضيتين المختلفتين في الكيف
وليس بينهما الحالة كما اذا جاز صدقهما او كذبتهما
كانا مختلفا في الموضوع او المحمول او الزمان او المكان
او القوة والفعل او الجزء والكل او الالة او العلة
الى غير ذلك مع اختلافهما بالاجاب والسلب نحو زيد
قائم عمود وليس بقائم وكذا الخوف كل حيوان انسان ولا
شيء من الحيوان انسان فانها كما ثبت ان لان مفهوم
المحمول انما هو ثابت لبعض افراد الموضوع وكقولنا
بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس انسان
فانها صادقتان وكقولنا كل انسان حيوان ولا
شيء من الانسان حيوان اذ المراد بقوله وصدق واحد
اقر في كون صدق احدهما وكذب الآخر امر
لازم لا يتناقض او صدق احديها ثبوت القضية
وكذب الآخر انقاضي لا لا فمفردتنا قضيتيها
لان المنطوق انما يعتبر الامور المطردة في الجزئية
اللازمة لا محض الكليات والكمية لا حيز كمننا قضيتيها
وكذا اخرج نحو بعض الانسان حيوان بعض الانسان
ليس حيوان لان صدق احدهما وكذب الاخرى
اتفاقي لا مطرد له بدليل يخالف في نحو بعض الحيوان
انسان بعض الحيوان ليس انسان فانها صادقتان
معا واخرج ايضا نحو زيد انسان زيد ليس بشيء

وذكر واحدا

فتان

لأن صدق أحدهما وكذب الآخر لا طراد له بدليل يخلف
 في ما إذا اختلف المحمولان ولم يكونا متساويين بخلاف
 زيد قائم زيد ليس بقاعد وأما صدقت آخرتها بين
 القضيةتين وكذبت الأخرى لما اتفق من مساوات
 محمول أحدهما لمحمول الأخرى فقد اكتفا المص بقوله
 ففي الذي هو عبارة عن الأطراد عن قولهم لانه
 لأن الأول يخرج ما يخرج الثاني وتقدم كلامهم
 على هذا الوجه من نقائص التحقيق وبما يدفع عن
 المص الأعمراض بأن التعريف غير مانع لصدق على
 المثل المتقدم وخوها ولم أر أحدا عرج عليه وفي
 تفسير كلام المصنف هنا وجه آخر وإجابات شريفة
 سبحانه في الشرح **فإن تكن** القضية **تخصيصية**
أو ملة فنقضها أي نقيضها على أن المصدر يعق
 اسم الفاعل أو منقوضها على أنه بمعنى اسم المفعول
 وهو الأشهر والمصدر باق على معناه غير مؤول
بحسب الكيف حاصل **بأن تبدل** أي الكيف فتبدل
 الإيجاب بالسلب والسلب بالإيجاب فتقضي زيد
 قائم زيد ليس بقاعد وبالعكس وتقيض الإنسان
 حيوان عند المص إلا أن الإنسان ليس بحيوان وبالعكس
 وعند غيره يقيض الممثلة أنها هي كلمة تحتها في الكيف
 لأنها في قول الجزي **فنقيض الإنسان حيوان** لا شيء
 من الإنسان حيوان ونقيض الإنسان ليس بحيوان
 كل إنسان حيوان وما قررنا به المثل هو الذي
 يدل عليه كلام المص في الشرح فيكون قوله أن
 تبدل خبره وحذف الجار والمجرور مع أن مظهر

واحترز بقوله بحسب الكيف عن التناقض بحسب
 الجهة فله أحكام مذكورة في المطولات ويصح
 جعل أن تبدل بدل من الكيف بدل اشتمال فيكون
 قوله بالكيف خبرا والمقصود هو البدل فنقضها
 حاصل بتبديل الكيف كما تقول نقضي زيد علمه أي
 علم زيد كما جوز في قول الشاعر **.....**
 صدوت الكاس عن أم عمرو وكان الكاس حجارها اليمين
 أن يكون الكاس اسم كان وحجارها بدل منه واليمين
 خبر باعتبار البدل **وإن تكن** القضية **محمولة**
بالسور الكلي الجزئي الموجب أو السالب **فالنقض**
بقصد سورها أي فانسوز الإيجاب الكلي صدق
 سور السلب الجزئي وبالعكس وسور السلب
 الكلي **انسوز** الإيجاب الجزئي وبالعكس فإذا عرفت
 هذه **فإن تكن** القضية **موجبة كلية** نحو كل إنسان
 حيوان فنقيضها **سالبة جزئية** وبالعكس **وهي**
 في المثال المذكور ليس بعض الإنسان حيوان
 وبالعكس **وإن تكن** **سالبة كلية** نحو لا شيء من الإنسان
 بحجر فنقيضها **موجبة جزئية** وبالعكس وهي في المثال
 المذكور بعض الإنسان حيوان وبالعكس إذ لو كانت
 كليتين جاز كذا معا بان يكون موضوعهما اعم
 من محمولهما ولو كانتا جزئيتين جاز صدقهما
 معا بان يكون موضوعهما كذلك والنقيضتان
 لا يكذبان معا ولا يصدقان معا وفي بعض
 النسخ بدل البيت الأخير **وإن تكن** سالبة
 جزئية فنقيضها **موجبة كلية** واجز جميع ما ذكر

صدقه

وهي

في الشرطية مثال التناقض فمهما كان هذا انشا
 كان حيوانا ليس كما كان هذا انشا كان حيوانا هذا
فصل في تعريف احكام العكس هو لغة
 التبدل والقلب تقول عكست حاشية الثوب
 اذا قلبتها وجعلت اعلاها اسفلا وما في الاصطلاح
 يطلق على القضية التي وقع التحويل اليها وعلى المصدر
 وكل منهما ثلاثة اقسام عكس نقض موافق وعكس
 نقض مخالف وعكس مستوي وهو الذي يقتضيه
 المص لاكثر استعلاء اولاد قنده بقوله **الشرطية**
 على انه مصدر بقوله **العكس** المستفاد **قلب** اي
 تبديل **جز في القضية** اي الموضوع والمحمول في القضية
 والمقدم والثاني في الشرطية يخرج قلب جز غير
 القضية المركب الاختصاصي فلا يسمي عكس في
 الاصطلاح يخرج عكس النقض للموافق فانه
 قلب نقضها وعكس النقض للمخالف فانه
 قلب احدها ونقض الآخر فيسند كرها ولم يقيد
 القضية بكونها ذات ترتيب طبيعي وهو في ذلك
 موافق لكثير من العلماء من عرف العكس وقد اعترض
 عليهم بدخول المتصلة مع انها لا عكس لها
 اصطلاحا لانها لا ترتب طبيعي بين جزئها ونحو
 بانه لا يحتاج الى هذه الزيادة لان قوله قلب جز في
 القضية يقتضي ان كل واحد له موضع طبيعي والزم
 عكسا وعبارة المص احسن من قول بعضهم
 ان يصير الموضوع محمول والمحمول موضوعا والتناوب
 الشرطيات المتصلة **مع بقا الصدق** بمعنى انه

اذا كان الاصل صادقا كان العكس كذلك لان
 العكس لا يزم للقضية وصدق المذموم يستلزم
 صدق اللازم وليس المراد بصدقها في الواقع بل ان
 يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق
 العكس ولذا اعتبر بعضهم بالتصديق لان التصديق
 لا يقتضي وقوع الصدق فخرج بهذا القيد فانهما
 لا يمتع بقا الصدق كقولنا في عكس كل اشياء
 حيوان كل حيوان انسان فلا يسمي عكسا وترك
 المص الكذب لانه لا يلزم من كذب المكنز وم كذب
 اللازم فان في لنا كل حيوان انسان كاذب مع
 صدق عكسه ولو بعض الانسان حيوان ولم يقل
 مع بقا الصدق على وجه اللزوم لا يخرج عن كل
 ناطق انسان اذا جعلته عكسا لكل انسان
 ناطق فانه صادق لكن الصدق فيه اتفاق لما
 اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه في
 عكس كل انسان حيوان لو عكسها طرية وكذا
 بعض الانسان ليس بجحد اذا عكسته لا بعض
 الجحش بانسان فانه صادق لكن صدقه
 اتفاق لما اتفق من مساواة الموضوع للمحمول
 اذا تخلف في نحو بعض الحيوان ليس بانسان
 فالجواب عن المص انه لا حاجة الى هذه الزيادة
 لان قوله مع بقا الصدق يعني عنها لان المراد
 ببقا الصدق لزومه وعكس الكلمة الواجبة
 كنفسها لا يلزم معه الصدق وكذا عكس لاشياء
 السالبة يمتع ان عكس نحو كل انسان ناطق

صدقهما

لا يلزم من كذب الاصل كذب
 العكس اذ صح

تباينا كليل

الى كل ناطق انسان خارج ايضا بقوله **الموجبة**
 الكلية ففهمها الموجبة **ومع بقا الكيفية** اي
 الاحتياج والسلب بمعنى ان الاصل ان كان موجبا
 يكون العكس موجبا وسالبا وهذا يخرج قلمها
 لا مع بقا الكيفية كقولك في عكس بعض الانسان
 حيوان ليس بعض الحيوان انسان فلا يسمى هذا
 عكسا في الاصطلاح **ومع بقا الكم** اي الكمية
 والجزئية **الوجه الموجب** محذوف التاخر جمل الفرو
 اي التوجية الكلية مخول انسان حيوان فلا
 يبقى في عكسها بل تبدل كلمة بالجزئية واليه اشار
 بقوله **فموجبا** اي المناطقة **الموجبة** وهي
 في المثال المذكور بعض الحيوان انسان وكذا
 ما في قوتها وهي الشخصية ان كان محمولها كليا
 والا فكيف نفسا وهذا القيد الاخير لم يجره لغير
 المصنف فغير العكس وهو حسن وقد تقدم ان
 القضايا ثمانية اقسام اربع موجبات وهي الشخصية
 والكلية والجزئية والمهمة واربع مثلبات شواهد
 فالاربعة الموجبات عكس كل واحد منها بالمستوى
 جزئية موجبة كقولك زيد حيوان بعض الحيوان
 زيد وكل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان
 والانسان حيوان عكس بعض الحيوان انسان
 ويصح عكس المهمة الموجبة المهمة وكل ذلك داخل
 في تعريف المصروف اما الاربعة السوالف فلا ينعكس
 منها الا الكلية والشخصية فينعكسان كما نفهمها
 فعكس لا شيء من الانسان بحجرا لا شيء من الحجر

بالمعنى

بانسان وعكس ليس زيد بعمر وليس عمر زيد وعكس
 ليس زيد بحجرا لا شيء من الحجر زيد لان الشخصية في حكم
 الكلية واما الجزئية السالبة او المهمة السالبة فلا
 عكس لها واليه اشار بقوله **والعكس المستوي لازم**
لغير ما وجدته اي فيه **اجتماع الخسيتين** وهما الجزئية
 والسلب والذي وجد فيه هو الجزئية السالبة **فما**
تقصد اي توسط في الامور وتنقسم للبسطة والخص
 فالجزئية السالبة لا عكس لها لزوما بل لال انقطاع ضرورة
 يكون الموصوف فيها اعم من المحمول فيصدق على
 سلب الاخصر عن بعض افراد الاعم ولا يصح
 سلب الاعم عن بعض افراد الاخصر فيصدق نحو
 بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض
 الانسان ليس بحيوان لصدق تقيضه وهو كل
 انسان حيوان وقيدنا بقولنا لزوما لانه قد يصدق
 عكسها في بعض المواد او يصدق بعض الانسان
 ليس بحجر يصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر
 ليس بانسان **ومثلهما** اي التي اجتمع فيها الخسيتان
 في عدم لزوم العكس **المهمة السلبية** نحو الحيوان
 ليس بانسان **لانها** اي المهمة السلبية **في قوة الجزئية**
 السلبية كما تقدم فامثال المذكور في قوة بعض
 الحيوان ليس بانسان وحده بالمستوى عكس
 التقيض فانه يلزم ما وجد فيه اجتماع الخسيتين **والعكس**
 الاصطلاح مطلقا **في مرتبة** **بالطبع** والمراد ما يقضي
 المعنى ترتيب بحيث لو ازيل تغير المعنى ويفسر
 الترتيب بالطبع ايضا يكون الثاني يتوقف على

ههوه

الاول ولا يتوقف الاول على الثاني والمرتب بالطبع
 من القضاء هو المحلية والشرطية المتصلة وجميع ما تقدم
 من الاحكام شامل للشرطية المتصلة مثله كما كانت
 الشمس طالعة كان النهار موجودا تنعكس الجزئية
 موجبة وهي قد يكون اذا كان النهار موجودا كانت
 الشمس طالعة **وليس العكس مرتب بالضرورة** اي
 المذكورون الطبع وهو المتصلة بخلاف ان يكون
 العدم زوايا واما ان يكون فردا فاذا بدلنا طبعها
 وقلنا اما ان يكون العدم فردا واما ان يكون زوجا
 لم يسم هذا الترتيب عكسا لان الترتيب بين طرفيها
 ليس طبعيا اي يقتضي المعنى بحيث لو ازيل تغير
 المعنى بل الترتيب المذكور في ذلك موكول لاختلاف
 المتكلم اذ المعنى فيه متحد بل او لم يبدل واما عكس
 التقيض الموافق فهو تبديل كل واحد من طرفي القضية
 ذات الترتيب الطبيعي بنقيضه لا يخرج مع بقا الصدق
 والكيف على وجه اللزوم نحو كل انسان حيوان كل الس
 بحقيق ان هو ليس بالانسان واما عكس النقيض الخالف
 فهو تبديل الطرفين الاول من القضية ذات الترتيب
 الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعينه الاول مع بقا
 الصدق دون الكيف على وجه اللزوم نحو كل انسان
 حيوان لا شيء مما ليس بحيوان بالانسان وسمى هذا
 مخالفا لاختلاف طرفيه ايجابا وسلبا والذي قبله
 موافق لتوافقهما وتقتضي احكام هذين العكسين
 المذكورين المطولات ولما فرغ من مبادئ التصورات
 ومقاصدها ومن مبادئ التصديقات شرع في اسنى



المطالب

المطالب واعلى المقاصد وهو مقاصد التصديقات
 وهي التي يقال لها القياس **باب**
في القياس ووجه كونه اسنى المطالب ان
 المستفاد منه تصديق ومن غيره تصور والتصديق
 اشرف من التصور لا سيما على النسبة التي هي اشرف
 اجزاء القضية وهو لغة تقدير شيء على مثال شيء
 اخرا اصطلاحا **والك** رايه يقول **ان القياس**
 قول ملفوظ او معقول **من قضيا يا صبور** اي
 ركب بصورة مخصوصة فتقول جنس خرج عنه
 المفرد لان القول عند المناطقة خالي بالمركب
 ومن قضيا صورا اخرج المركب الذي ليس بقضية
 والقضية الواحدة وان كثر ما لزامها فقل اخذ
 بعكسها المستوي او عكس نقيضها والمركب
 نحو زيد قائم لا داريها اذ لا يطلق عليها انها قضية
 وان كانت في قوة القضيةين والمراد ان القياس
 مولف من قضيتين فاكتمل على القول بان القياس
 يتألف من اكثر من قضيتين كما سيأتي بيانه
 فالمؤلف من قضيتين كقولنا العالم متغير وكل
 متغير حادث يلزم عنهما قول اخذ وهو العالم
 حادث والمؤلف من اكثر كقولنا النباش اخذ
 للمال خفية وكل اخذ للمال خفية سارق وكل سارق
 تقطع يده وهذا مؤلف من ثلاث قضيا يلزم
 عنها قول اخذ وهو النباش تقطع يده والاول
 يسمى بسيطا والثاني مركب وليس ذكر الماتن
 كيفية تركيب القياس المرتب فيما يأتي تكرار الماهية

لان تعريف القياس الشامل البسيط والمركب
 لا يقتضي معرفة كيفية تركيب القياس المركب
 بخصوصه مما ينافي عن البسيط والحق ان القياس
 المركب راجع الى اقيسة بسيطة في الحقيقة
مستلزما حال من ضمير صور اخرج الاستقراء
 والتشديد والصواب العقيمة التي لا يقطع بصدق
 لازمها لا مكان تخلف مدلولها عنها وفي اخرج
 الاستقراء والتشديد بما ذكر بحيث ذكرته في الشرح
 وفي حاشيتي على شرح ابيساغوني لشيخي الاسلام
بالذات اي بذاته قال عوض عن الضمير اخرج الفروق
 العقيمة التي يقطع بصدق لازمها بخصوص المادة
 نحو لا شيء من الانسان بفردس وكل فردس هال
 فانه يستلزم لا شيء من الانسان بصها ان كان
 لا بالذات بل لصحة ذلك في المادة اتفاقا واخرج نحو
 قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق
 محمول اولهما موضوع الاخرى نحو زيد مساوي
 لعمرو وعمرو مساوي لبيتر فان هاتين القضيتين
 مستلزمتان زيد مساوي لبيتر لا لذاتهما بل
 بواسطة صدق مقدمة اجنبية وهو ان مساوي
 المساوي لشيء مساوي لذلك الشيء ولذلك
 صدق هذا اللازم فلو لم تصدق لم يستلزم
 القياس شيئا كما اذا قلنا الانسان مباين
 للفردس والفردس مباين للناطق لا يلزم منه ان
 الانسان مباين للناطق لان مباين المباين لشيء
 لا يلزم ان يكون مباينا لذلك الشيء وكذا اذا

قلنا

قلنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة
 لا يلزم منه ان الواحد نصف الاربعة لان نصف
 النصف لشيء لا يكون نصفه **قوله لا اخر** اي
 لا يكون عين احدي المقدمتين فاخرج بقوله
 وفي لا اخذا القضيتين المستلزمين احدهما
 لان اللازم ليس قوله اخر فان قلت التعريف شاملا
 للقضيتين المستلزمين لعكسها فلا يكون مانعا قلت
 لا نسلم ذلك اذ هذا خارج بقوله قوله لا انه افرد
 فدل على ان مراده به القول بالواحد والقضيتان
 المذكورتان تستلزمان ففليس لا قول واحد
 والمراد بالتروم ما يعبر به من غيره فبتنا والقياس
 الكامل وهو الشكل الا ولا غير الكامل وهو باقي
 الاشكال والمراد انه يستلزم متى سلم ولا يشترط
 ان يكون مسلما بالفعل ليدخل في التعريف القياس
 الذي مقدماته صادقة تمام والذي مقدماته كاذبة
 كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فهذا وان
 كان مولفا من قضيتين كاذبتين الا انه بحيث لو
 سلم استلزم ان كل انسان جماد لان القياس يجب
 ان يعرف بتعريف شامل للخطابة والاستقراطية
 ولحد لوالشعر والبرهان لان هذه كلها اقيسة ولان
 الشيء لشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وان لم يوجد
 في الواقع وانما قال من قضيا ولم يقل من مقدماته
 لانه يلزم الدور لانهم عرفوا المقدمة بانها ما جعلت
 جزء قياس فاخذوا القياس في تعريفها فلو
 اخذت هي ايضا في تعريفه لزم الدور **شرح القياس**

كون الشيء
 ٢

عندهم اي المناطقه قياسا **ففيه** اي القياس
ما يدعى اي يسمى **بالاقتران** وهو الذي **دل على**
النتيجة بقوة اي بقوة اي معناه يعني ان النتيجة
تكون اجزاؤها متفرقة فيه ولا تكون معزولة
فيه بحيثها الاجتماعية في القياس مثلا كل جسم مولف
وكل مولف حادون ينتج كل جسم حادون فلهذا النتيجة
لم تذكر بحيثها الاجتماعية في القياس بل ذكرت في
متفرقة وان شئت قلت هو الذي لم تذكر فيه
النتيجة ولا نقضه بالفعل وهذا بخلاف الاستثنائي
كما شيا في وسمى اقترانا لا اقتران الحدود فيه بلا
استثناء **واختصار** القياس لا اقتران **بل المحلية** هذا
ما ذهب اليه المصنف كما بين الحاجب ومع كون بن سينا
هو الذي استخرج الاقيسة المركبة من الشرطيات
اورد تشكيكات في انتاج المتصلتين منه والمتصلة
والمحلية وكذا قدح في المتصلتين اثير الدين وغيره
بما هو مذکور في مختصر العلامة بن عرفة وغيره
وقد اجيب عن ذلك باجوبة مذكورة في المختصر
المذكور وغيره ويحتمل ان الله والامام بن الحاجب
اراد ما يتكلم فيه هنا بقوله حد وغيره وانما ينزله
منزلة القدم لذلك اشار للاول والعقد والثاني
ابن هارون مثاله من الشرطيات كلما كان
ناطقا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما ينتج
كلما كان الانسبان ناطقا كان جسما **فان ترك** تركيبة
اي القياس **فركبا** اي اجمع **مقدمة** اي المقدمة
بهاهنا وفيما ياتي ما يوفق الواحد **على ما وجب**